

وزير خارجية الجزائر لـ"قنا": رئاسة سمو الأمير لأعمال القمة العربية يضمن إنجاحها



الدوحة في ٢٢ مارس /قنا/

أعرب سعادة السيد مراد مدلسي وزير الشؤون الخارجية الجزائرية عن ثقته الكبيرة في قدرة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى على إنجاح القمة العربية الرابعة والعشرين المقرر عقدها في الدوحة هذا الشهر رغم ما تمرّ به المنطقة من ظروف عصيبة.

وقال وزير الشؤون الخارجية الجزائرية، في حديث لوكالة الأنباء القطرية "قنا"، إن القمة تتعقد في ظلّ ظروف تشهد الكثير من القضايا العربية التي تتطلب إيجاد عوامل لإنجاحها وتبديد الهموم العربية التي أصبحت تؤثر سلباً على واقعنا العربي.

ورأى أنه رغم انعقاد القمة في ظلّ هذه الظروف الصعبة، إلا أنه أعرب في الوقت ذاته عن ثقته الكبيرة في أمير البلاد المفدى الذي سيتولى رئاسة القمة، وفي القادة العرب مما يجعلنا متفائلين بنجاح أعمالها بالدوحة.

وردّاً على سؤال حول أهم الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، قال مدلسي إن هناك العديد من الموضوعات التي ستعرض على القمة لبحثها من قبل القادة العرب، تتعلق بتطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، وكذلك تطورات الأزمة السورية، إضافة إلى مواضيع تخصّ العمل العربي المشترك وتطوير الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة بما فيها موضوع إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وأضاف أن جدول أعمال القمة سيتناول في شقه السياسي بالأساس موضوع تطورات القضية الفلسطينية والانسداد الحاصل في مسار السلام بسبب تعنت إسرائيل وتحديها للمجتمع الدولي وتكرها للعملية السياسية.

وأضاف أنه في الشق الاقتصادي فإنه مطروح على القمة "موضوعات هامة لها صلة مباشرة بواقعنا العربي الذي نعيشه والتي تتطلب معالجتها وجود إرادة سياسية شاملة لكل الأطراف وهي بحمد الله متوفرة ، بل إن القادة العرب حريصون على الارتقاء بالعمل العربي المشترك إلى أفضل المستويات الممكنة خصوصاً في هذه الظروف العصيبة التي تمرّ بها أوضاع المنطقة العربية والتي إن استمرت بهذه الوتيرة ستزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية الصعبة والمتأثرة أصلاً بانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية".

وحول شكل الحراك السياسي الذي تشهده الجزائر في ظلّ ثورات الربيع العربي، قال سعادة السيد مراد مدلسي وزير الشؤون الخارجية الجزائرية، في حديثه لوكالة الأنباء القطرية "قنا" إن الجزائر تسير بشكل عادي وحديث نحو التطور والرقى ولم تتأثر بما جرى ويجري هنا وهناك، إذ لا ينبغي أن ننسى أنه سبق للجزائر أن عاشت ربيعها العربي في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وقامت على إثره بإصلاحات سياسية واقتصادية متتالية وعميقة وتقوم من حين لآخر بتقييم تجربتها وترقيتها وفقاً لتطورات وظروف كل مرحلة بما يُحصّن البلاد من الهزات ويُعمّق الديمقراطية ويُنمّي شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك نجد اليوم الشعب الجزائري منشغل بالتنمية ويتفاعل مع الديمقراطية ونعتقد أن لكل بلد ظروفه وخصوصيته.

ورداً على سؤال آخر حول الأوضاع المقلقة على حدود الجزائر مع الدول المجاورة في ظلّ أنباء عن تسرب عناصر متطرّفة إلى الأراضي الجزائرية وكيف تتعامل الحكومة مع هذا الأمر، قال وزير الشؤون الخارجية إن قوّات الجيش والأمن الجزائرية متواجدة على طول الحدود الوطنية للدولة مع كل دول الجوار وهي تقوم بمهامها الدستورية في حماية الوطن من أي اعتداء أو اختراق بشكل فاعل وحاسم. وأضاف أنه من الطبيعي أن تثير التطورات الخطيرة على الحدود قلقنا نتيجة إفرزاتها الأمنية المتعدّدة، ليس على الجزائر فحسب، بل على كل دول المنطقة، وكان من الطبيعي أن تتخذ الدولة الجزائرية احتياطات وتدابير صارمة على طول حدودها لمواجهة أي اعتداء أو تهديد لأمنها القومي أياً كان نوعه. وتابع قائلاً أن الجزائر تعمل وبشكل نشط مع كل دول الجوار لوضع استراتيجية مشتركة تركز على مقاربة شمولية يدمج فيها الجانب الأمني بالبعدين التضامني والتنموي، وذلك بهدف حماية أمن دولتنا ومصالح شعوبنا.

وأوضح أنه في هذا السياق احتضنت الجزائر اجتماعاً طارئاً لوزراء خارجية دول الاتحاد المغاربي في يوليو ٢٠١٢ ونظم خصيصاً لمناقشة مشكلة الأمن في منطقة المغرب العربي وتشخيص المخاطر الأمنية التي تهدد السلم والأمن في منطقتنا المغاربية، وتوصل الاجتماع إلى جملة من التوصيات التي شملت الدعوة إلى تفعيل آليات التعاون الأمني أو التي لها علاقة غير مباشرة به كالشباب والعداة والشؤون الدينية.

ما حدث في عين أميناس كان مؤامرة إرهابية أريد بها النيل من أمن واستقرار الجزائر

وحول ما حدث في عين أميناس والذي كان اختباراً حقيقياً للحكومة الجزائرية في التعامل مع الإرهاب وهل أثر ذلك على علاقات الجزائر بالدول الأخرى وخاصة الدول التي كان لها رعايا في عين أميناس، قال سعادة السيد مراد مدلسي وزير الشؤون الخارجية الجزائري، في حديثه لوكالة الأنباء القطرية "قنا" إن ما حدث في عين أميناس كان مؤامرة إرهابية أريد بها النيل من أمن واستقرار الجزائر والتأثير على مواقفها الثابتة، وقد تصدّت الجزائر لها ولمعالجتها بكل صرامة وحكمة وبأقل خسائر ممكنة بفضل تجربتها وحنكها وكفاءة الجيش الوطني الشعبي وعناصر الأمن المختلفة.

وأضاف أن معظم دول العالم، بما فيها تلك الدول التي كان لها رعايا وضحايا، قد عبرت عن استنكارها لهذه العملية الإرهابية وأكدت مساندتها للحكومة الجزائرية مشيدة بالأسلوب الذي تمّ به إنفاذ أرواح الأبرياء وتصفية الإرهابيين.

وشدّد على أنه "لم تتأثر علاقات الجزائر بأي دولة، بل وجدنا كل التفهم والمساعدة والتأييد والتصميم على مواصلة تطوير وتدعيم العلاقات والتأكيد في الوقت نفسه على ضرورة مكافحة الإرهاب بكل أشكاله لأن آفة الارهاب باتت ظاهر دولية تستوجب التصدي الجماعي لها".

وحول ظاهرة الإرهاب وأهميّة مكافحته باعتباره شأنًا داخلياً وكيف يمكن تحقيق ذلك في ظلّ علاقات عالمية متشابكة. قال مدلسي "بالفعل مكافحة الإرهاب شأن داخلي من حيث التصدي له ومقاومته داخل الإقليم السياسي للدولة، غير أن الإرهاب كونه ظاهرة دولية معقدة وعابرة للقارات فكراً وتنظيماً ووسائل بات يتطلب التصدي الجماعي له على كل المستويات وبكل الوسائل التقنيّة والماديّة، وبذلك أصبحت هناك ضرورة ومصالحة دولية مشتركة تستوجب التعاون للقضاء على هذه الآفة الماسة بالأمن والاستقرار التي تستنزف إمكانيات وقدرات الأمم وتعكّل التنمية والرقى".

وردّاً على سؤال آخر حول شكل العلاقات المغاربية في الوقت الراهن، قال سعادة السيد مراد مدلسي وزير الشؤون الخارجية الجزائرية، في حديثه لوكالة الأنباء القطرية إن الجزائر وانطلاقاً من مبادئ ثورتها التحريرية المجيدة دعت منذ الوهلة الأولى إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإلى ضرورة

احترام إرادة الشعبين التونسي والليبي وتطلعاتهما المشروعة في بناء مؤسساتهم الديمقراطية وأعربت في حينه عن تضامنها الفعّال وعملت مبكراً على تقديم دعمها اللازم للتخفيف من آثار وطأة الأحداث. وأكد أن الإرادة السياسية متوفرة لدى جميع قادة الدول المغاربية لتوثيق عرى التضامن والأخوة وتعميق المصالح الاقتصادية للدول الخمسة، ولعل الزخم الذي تشهده حركة التواصل واللقاءات والزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين المغاربيين لخير دليل على قوّة الإرادة وصدق العزيمة في بناء فضاء مغاربي تنعم شعوبه بالأمن والرخاء.

الأزمة السوريّة أهم البنود السياسيّة على جدول الأعمال في القمّة العربيّة

وحول الأزمة السوريّة وتقييمه لها حالياً، قال إنه من المنتظر أن تشكل هذه الأزمة أهم البنود السياسيّة على جدول الأعمال في القمّة العربيّة، حيث يتطلب الوضع العربي الراهن تكثيف الجهود وتوحيدها بإيجاد أرضيّة للتفاهم والحوار بين أطراف الأزمة السوريّة تسهم في إيجاد الحل المنشود الذي يأخذ في الاعتبار تطلعات الشعب السوري الشقيق في الحرّية والديمقراطيّة والتغيير السلمي، وبما يحفظ سيادة سوريا واستقرارها ووحدتها.

وحول أداء الجامعة العربيّة وهل تعاملت مع الأزمة السوريّة كما ينبغي، قال إن جامعة الدول العربيّة تعاملت مع الأزمة السوريّة منذ نشوبها قبل سنتين وقدمت مقترحات لم تنل رضا هذا الطرف أو ذلك من أطراف الأزمة وذلك قبل أن ينقل الملف برمته إلى مجلس الأمن الدولي الذي لم ينجح حتى الآن في حله بسبب تباين المواقف بين أعضائه الدائمين.

وأعرب عن اعتقاده بأنه لا يزال أمام الجامعة العربيّة هامش يمكن استغلاله لحل الأزمة السوريّة من خلال دعم جهود المبعوث المشترك الأخضر الإبراهيمي لجلوس الطرفين على طاولة الحوار للتوصّل إلى حلّ سياسي يُلبّي طموحات الشعب السوري في السلم والحرّية والديمقراطيّة ويحفظ سيادة سوريا ووحدتها.

ورداً على سؤال حول مسار ثورات الربيع العربي، قال إن الثورات العربيّة ظرف طارئ على الحالة العامة في البلدان العربيّة، وما دامت هذه الثورات تهدف في جوهرها إلى تغيير الممارسات القائمة بالطرق السلميّة والمشروعة ولا تسعى لتصدر إفرزاتها إلى دول أخرى تنعم بالاستقرار والهدوء، فإن مسألة الرضا عن مسار أي ثورة تخصّ بالأساس الشعوب التي قامت بالثورة من أجل تغيير أوضاعها نحو ما تراه أفضل.